ICRC

المؤتمر الدولي الثاني الخاص
بالإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان

سان خوسيه، كوستاريكا، 18–20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

توصيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ترحب اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) بعقد المؤتمر الدولي الثاني الخاص بالإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان (يُشار إليه في ما يلي بالإعلان) وتشيد بالدول البالغ عددها 88 دولة التي أيّدت الإعلان، حتى هذا التاريخ.

وبعد ثلاث سنوات على اعتماد الإعلان في عام 2022، يبقى صكاً جديداً نسبياً. ومع ذلك، فقد أدىّ دوراً قيّماً في تحفيز الحوار بين الدول وتبادل الممارسات الجيدة التي تهدف إلى الحد من الضرر على المدنيين الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد أنتجت العملية زخماً كبيراً وتوقعات بحدوث تغييرات ذات مغزى في السياسات والممارسات العسكرية. وأبقت الاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية التي عقدت في الفترة التي سبقت المؤتمرين وفي ما بينهما القضية على جدول الأعمال ووسّعت الوعي بين الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك داخل الحكومات – بمشاركة وزارتي الخارجية والدفاع (من المستشارين القانونيين إلى خبراء شروط الاستهداف والمتخصصين في التخلص من الذخائر القابلة للانفجار). وقد أثرى النهج الشامل لجهات معنية متعددة – بمشاركة الأمم المتحدة واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات المجتمع المدني – المناقشات وعزز تبادل البحوث والدروس المستخلصة والتوصيات العملية. ومن المشجع أن العديد من الدول بدأت بإجراء دراسات داخلية واتخذت خطوات لمواءمة السياسات والممارسات الوطنية مع الالتزامات الواردة في الإعلان.

ومع ذلك، ظلّ استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المدن يتسبب على مدار السنوات الثلاث التي انقضت منذ اعتماد الإعلان في إلحاق ضرر غير مقبول بالمدنيين – الموت والإصابة والعجز مدى الحياة والصدمات النفسية الشديدة – على نطاق واسع وبشكل صادم لا ينفك يتزايد في جميع أنحاء العالم. وتتفاقم معاناة المدنيين عندما تتعطل الخدمات الأساسية التي يعتمدون عليها للبقاء على قيد الحياة – مثل المياه والرعاية الصحية والكهرباء وإدارة النفايات – بسبب استخدام

الأسلحة المتفجرة الثقيلة. ويتحمّل أولئك الذين ينجحون في المغادرة مخاطر النزوح ومصاعبه، وغالباً لسنوات. لكن كثيرين آخرين لا يتمكنون من الهروب لأن طرق الهروب مغلقة أو عرضة للقصف أو ملوثة بذخائر غير منفجرة ستستمر في التشويه والقتل لعقود قادمة. ولا يؤكد الضرر المتزايد الذي يلحق بالمدنيين أهمية الإعلان فحسب، بل يؤكد أيضاً الحاجة الملحة لترجمة الالتزامات الواردة فيه إلى تغييرات ملموسة على أرض الواقع للوفاء بوعوده. ويجب الدفع بقوة نحو التعجيل بالجهود الوطنية والدولية لتنفيذ طموح الإعلان وإمكانياته.

ورفعت التجربة على مدى السنوات الثلاث الماضية النقاب عن التحديات الرئيسية التي تواجه التنفيذ. وفي بعض الحالات، لم تُحدّد الدول بعد أين تقع المسؤولية المؤسسية عن الإعلان على المستوى المحلي، أو لم تخصص موارد أو موظفين مخصصين لدعم تنفيذه. ونتيجة لذلك، ظل تبني الإعلان على المستوى الوطني في تلك الدول محدوداً، والتقدم بطيئاً. وأفادت بعض الدول بأنها غير أكيدة كيف أو من أين تبدأ. ولقد أصبح من الواضح أن نُهج التنفيذ ستختلف حكماً من دولة إلى أخرى.

واستناداً إلى ما تقدم، يتيح المؤتمر الدولي الثاني فرصة مناسبة التوقيت لتقييم التقدم المحرز ومعالجة التحديات وتبادل الخبرات العملية. وللحفاظ على الزخم وتلبية الحاجة الملحة لتعزيز حماية المدنيين والأعيان المدنية، تشجع اللجنة الدولية جميع الدول التي تحضر مؤتمر كوستاريكا على اتخاذ الخطوات الملموسة التالية قبل الفعالية وأثناءها وبعدها.

1- وضع أُسس التنفيذ على المستوى الوطني.

1-1 ترجمة الإعلان إلى اللغات الوطنية لضمان نشر الإعلان على نطاق أوسع ودمجه في الأطر المحلية.

2-1 تسمية جهة تنسيق وطنية، أو عدة جهات حسبما هو ملائم، تكون مهمتها التنسيق بين الوزارات والوكالات المعنية، بما فيها وزارة الدفاع.

3-1 تخصيص موارد بشرية ومالية ملائمة لدعم عملية التنفيذ.

4-1 دمج الإعلان في عمل اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني أو الهيئات المماثلة المعنية بالتنسيق بين الوكالات.

5-1 العمل بشكل دؤوب على زيادة الوعي بالإعلان لدى القوى المسلحة ومؤسسات الدفاع.

2- المساهمة في وضع أدوات ومنهجيات وممارسات جيدة لدعم التنفيذ.

1-2 تبادل معلومات مفصّلة عن الأدوات والإجراءات والمنهجيات الوطنية المستخدمة لتنفيذ الإعلان. وبالإضافة إلى إبراز الجهود الفردية، سيدعم ذلك الدول الأخرى التي تبحث عن أمثلة ملموسة، ويساهم في قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ويساعد في بناء قائمة من النُهج القابلة للتكييف.

2-2 التأكد من أن المواد التي تقدمها الجهات المعنية تحتوي على تفاصيل كافية لتكون مفيدة عملياً. ولئن كانت بعض المحتويات حساسة، يمكن تقاسم العديد من المواد في شكلها الحالي أو في أنساق رُفعت عنها السرية. وتبادل المعلومات الفنية أمر ضروري، إذ إن الملخصات أو العروض العامة ليست كافية لدعم الآخرين بشكل مجدٍ. وينبغي تخصيص الموارد لتمكين هذه المساهمة.

3-2 تشجيع جمع السياسات والممارسات الجيدة من قبل القوات المسلحة وغيرها من السلطات المعنية فيما يتعلق بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة التي تُستخدم فيها الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وإجراء هذا الجمع في إطار مؤسسي.

4-2 مشاركة هذه السياسات والممارسات الجيدة بشكل استباقي لتعزيز الشفافية وتمكين التعلم من الأقران.

5-2 تحديد المجالات التي تحتاج إلى الدعم بوضوح وتقاسمها مع الآخرين، وتحديد أنواع الإرشادات أو الأدوات التي ستكون الأكثر فائدة. وسيساعد ذلك الجهات المعنية في صياغة الجهود المستقبلية صياغة دقيقة، بما في ذلك حلقات العمل والبحوث والمساعدة الفنية.

3- إجراء استعراض شامل للسياسات والممارسات الوطنية.

1-3 الشروع في استعراض وطني منظّم ومُعمّق للسياسات والممارسات ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الأعمال العدائية التي تُستخدم فيها الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والمتعلقة بتنفيذ الالتزامات بموجب الإعلان.

2-3 النظر في إمكانية تنظيم الاستعراض ضمن إطار متّسق، مثل الالتزامات الواردة في الإعلان في القسمين 3 و4، واستخدام الأسئلة التوجيهية التالية:

- ما السياسات الوطنية القائمة فيما يتعلق بهذا الالتزام المحدد، وما الثغرات التي قد تكون موجودة؟
- ما الممارسات الوطنية القائمة فيما يتعلق بهذا الالتزام المحدد، وما مجالات التحسين؟
- ما أشكال الدعم التي قد تكون مطلوبة – أو يمكن تقديمها للآخرين – لتعزيز التنفيذ في هذا المجال؟

3-3 الاستناد إلى الاستعراض لوضع خطة تنفيذ وطنية ذات جدول زمني واضح، مصممة خصيصاً لتناسب القدرات والموارد والأولويات الوطنية.

3-4 منح الأولوية، حسب الاقتضاء، للتدابير المتصلة بتنفيذ الالتزامات بتقييد استخدام الأسلحة المتفجرة أو الامتناع عن استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان، ومراعاة الآثار المباشرة وغير المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية (الفقرتان 3-3 و 3-4 من الإعلان[1]).

3-5 عرض نتائج الاستعراض في المؤتمر المقبل أو في المنتديات الأخرى ذات الصلة وتقديم معلومات مُحدّثة عن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لتعزيز السياسات والممارسات.

4- تعزيز عالمية الإعلان وتنفيذه بفعالية

4-1 المشاركة بنشاط في مؤتمر كوستاريكا وتخصيص موارد لتنظيم اجتماعات "ما بين الدورات" أو المشاركة فيها بشكل مجدٍ طوال عام 2026.

4-2 استخدام المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية والدولية ذات الصلة للترويج للإعلان وتشجيع إقراره وتنفيذه الفعال من قبل أكبر عدد ممكن من الدول، ولا سيما تلك المنخرطة حالياً في نزاعات مسلحة.

4-3 الإعراب علناً عن القلق من العواقب الإنسانية المدمرة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ودعوة جميع الدول المشاركة في نزاعات مسلحة إلى تعزيز حماية المدنيين، ودعمها في ضمان هذه الحماية، بما في ذلك عن طريق تقييد استخدام الأسلحة المتفجرة أو الامتناع عن هذا الاستخدام، حسب الاقتضاء، عندما يكون من المتوقع أن يتسبب هذا الاستخدام في إلحاق الضرر بالمدنيين أو إلحاق الضرر بالأعيان المدنية.

4-4 إدراج التقيّد بالتزامات الإعلان في الحوار الحالي أو المستقبلي مع الجماعات المسلحة من غير الدول.

4-5 حثّ الدول التي لم تؤيّد الإعلان بعد، على القيام بذلك دون تأخير، والبدء في جهود التنفيذ دون انتظار التأييد الرسمية.

[1] تقدم منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر *المعنونة "Explosive Weapons with Wide Area Effect: A Deadly Choice in Populated Areas* (2022) and *Preventing and Mitigating the Indirect Effects on Essential Services from the Use of Explosive Weapons in Populated Areas* توصيات حول كيفية تنفيذ هذه الالتزامات.